



أهم النقاط والتوصيات الصادرة عن مؤتمر "المخلفات الصلبة من مشكلة حقيقية إلى منفعة اقتصادية" والذي عقده المركز المصري للدراسات الاقتصادية يوم السبت الموافق ٩ إبريل ٢٠١٦.

- تبلغ كمية المخلفات البلدية الصلبة بمصر حوالي ٢٢ مليون طن/ عام ويمكن الاستفادة منها في إنتاج ٤ مليون طن/ عام من الوقود الصلب البديل (RDF) وإنتاج ٥ مليون طن/ عام من الأسمدة العضوية.
- تتراوح كمية المخلفات الزراعية بمصر من ٢٠ إلى ٤٠ مليون طن/ عام ويمكن الاستفادة منها في إنتاج ٦ مليون طن/ عام من الوقود الصلب البديل (BDF) وإنتاج ١٠ مليون طن/ عام من الأسمدة العضوية.
- ينتج القطاع الزراعي في مصر ما يزيد عن ٤٤ - ٤٥ مليون طن من المتبقيات النباتية والتي يستغل منها فقط ما لا يزيد عن ١١ - ١٢ مليون طن في إنتاج الأعلاف والأسمدة العضوية أما الباقي فيترك بدون استفادة.
- تنفق الخزانة العامة على إدارة المخلفات ٢,٣ مليار جنيه تذهب إلى جهات مختلفة وهناك مقترح بإدراج المبلغ في صندوق والصرف منه وفقا لقواعد كجزء من الإصلاح المؤسسي للمنظومة.
- الهدف القومي للمنظومة هو صحي وبيئي وليس مالي واقتصادي كما أن معالجة المخلفات في المجمل مكلفة وإن كان بعض جوانبها يمكن أن يحقق عائدا مقبولا.
- تطوير منظومة معالجة المخلفات أحد المفاتيح المهمة لتحقيق رضا المواطنين.
- يعتبر الجمع السكني السليم هو المفتاح السحري في نجاح إدارة المخلفات.
- الفصل من المنبع يزيد من كفاءة إدارة المخلفات.
- لا يوجد نموذج واحد يمكن تطبيقه على الجميع أو في أي موقع ولذلك فإن اللامركزية مهمة للمنظومة ومعها قدر عال من المرونة في اتخاذ القرارات.
- ضرورة الإسراع في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية لمنظومة إدارة المخلفات بغرض تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح بين جميع الأطراف (التشريع - الوزارات - المحافظات والأحياء والمراكز - الأجهزة المعنية - القطاع الخاص - جهات التمويل - المجتمع المدني - إلخ) وتحديد موقف الدولة من المركزية أو اللامركزية في إدارة المخلفات.

- أهمية الفصل الكامل بين دور الرقيب والمنظم (جهاز إدارة المخلفات في وزارة البيئة) وبين دور المنفذ (الجهات المحلية).
- يلعب المجتمع المدني دورا مهما كشريك في إدارة المنظومة أو رقيب ومتابع مع الدعوة إلى تنظيم العاملين في الجمع والفرز والتوريد.
- هناك تهميش للقطاع غير المنظم.
- لابد من سرعة إصدار دليل للمستثمر الذي يريد العمل في هذا المجال وقصر دورة الموافقات على ٣ جهات فقط بدلا من ٩ حاليا.
- لا غنى عن حوافز – يتم الاتفاق مجتمعا عليها – للمستثمرين في مجال المعالجة والتدوير واستخلاص الخبرات من قصص النجاح القائمة وتعميمها، وتأكيد ريادة مصر عربيا وإفريقيا في هذا المجال.
- مناقشة إمكانية منح الأرض بالمجان أو بأقل تكلفة ممكنة إلى المستثمرين في مجال إدارة المخلفات وتوصيف منظومة تدفق المخلفات بأنواعها بدقة وربط المعلومات بمتخذ القرار لتشجيع العمل في هذا المجال.
- الاتفاق الذي تم على تعريفه موحدة للكهرباء الناتجة عن المخلفات (٩٢ قرش للكيلو وات) سيفتح الطريق لجذب استثمارات كبيرة في هذا المجال.
- يجب أن يتحمل الكل جانبا من كلفة التخلص من المخلفات بالدفن أو معالجتها وتدويرها بما في ذلك الشركات ذات الصلة (كشركات الأسمنت أو البناء) مع مراعاة محدودية الدخل ويتطلب ذلك إجراءات تشريعية من البرلمان.
- **وضع إطار لمنظومة إدارة مخلفات سليمة أم اقتصاد دوار؟** وهل يمكن تنفيذ كلاهما بمساعدة القطاع الخاص؟ خصوصا وأن هناك مشروعات قومية كبيرة موجودة بالفعل تعتمد في كثير من الأحيان على الاستيراد سواء كان الفحم أو الأسمدة بينما هناك هذا البديل المحلي .
- بالرغم من انخفاض سعر الفحم عالميا، إلا أن ارتفاع قيمة الدولار وتذبذب الأسعار العالمية يفتح المجال للاستخدام الاقتصادي للوقود الصلب البديل وهو ما يستدعي مناقشة إمكانية إلزام شركات الأسمنت باستخدام نسبة من المخلفات كطاقة أو سداد رسم كربون يوضع في صندوق لتمويل منظومة إدارة ومعالجة وتدوير المخلفات، وربط هذا الإلزام بحوافز تصديرية أو غيرها مما يشجع الشركات على استخدام الوقود الصلب البديل، ومن ثم يتحقق الهدف الرئيسي من إدارة المخلفات وهو خلق بيئة صحية نظيفة.
- يوجد مواصفة للوقود الصلب البديل منذ عام في هيئة مواصفات الجودة ولم يتم اعتمادها حتى الآن.
- يحتاج الفنان في الأرض الصحراوية إلى ٢٠ طن من السماد في أول عام ثم ١٠ طن سنويا وهذا يوضح ضخامة الاستثمار الذي يمكن أن يتم في هذا المجال.

- هناك حجم أمثل لمصنع التدوير (طاقة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف طن) وعليه يجب أن تعمل المصانع القائمة أو الجديدة بكامل طاقتها.
- هناك خطأ فادح في التوزيع الإداري للمخلفات الصلبة حيث يرتبط التوزيع الإداري والتبعية للوزارات بنوع المخلفات وليس بالتوزيع الجغرافي مما يؤدي الي ارتفاع تكلفة النقل.
- تكلفة النقل عائق في سبيل تدوير الكثير من المخلفات وبصفة خاصة مخلفات البناء والتشييد.
- المتعارف عليه أن مصنع السماد يجب ألا يبعد أكثر من ٢ كيلو عن جهة الاستخدام لتفادي الزيادة في أسعار النقل.
- لتحقيق أعلى استفادة من السماد الناتج عن تدوير المخلفات في مشروع الـ ١,٥ مليون فدان يجب مراعاة تقصير المسافات بين مواقع إنتاج السماد المكبوس وبين الأرض المراد استخدامه فيها وبالتالي يمكن للمشروع الاستفادة من مساحات القصب المزروعة في المنيا.
- من الضروري أن توضع في الخطة الرئيسية خطة لزراعة محاصيل إنتاج الطاقة التي يمكن تحويلها إلى أسمدة عضوية وطاقة ووحدات الطاقة المسؤولة عن التحويل.